

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

منظمة الأمم المتحدة وحقوق الإنسان .

شفافية الثقافة

جمال ناجي



من يراجع الفهرست الأخير لمنظمة الشفافية العالمية، يجد بأن ترتيب الدول العربية في هذا الفهرست قد تراجع كثيراً، حتى أن بعض الدول العربية لم تتمكن من إدراج اسمائها في الفهرست المذكور، ربما لأن الفساد لم يبارح مواقفه القديمة الجديدة في البنى الرسمية العربية.

لكن ماذا عن الثقافة العربية وما مدى استجابتها لمتطلبات هذه الشفافية؟

الثقافة في جانبها الإداري تشكل جزءاً من مجمل التقييم العام لأداء المؤسسة الرسمية التي خضعت لمعايير المنظمة قبل إصدارها تقريرها الأخير، ومن المرجح أن تكون حصتها من هذا التراجع في الأقل لأسباب كثيرة في مقدمتها طبيعة العمل الثقافي وابتعاده عن الشبهات المتعلقة بالقطاعات الكبرى وتوصيفات الخدمة الثقافية التي تقدمها خلال إدارتها للفعاليات الثقافية العامة. لكن حديثنا هنا عن ثقافة الشفافية، وعن شفافية المثقفين ومؤسساتهم التي لا تدخل ضمن تقييمات ومؤشرات ذلك الفهرست.

وعم أن مفهوم الشفافية في الأداء العام ينفذ إلى الكثير من التشريعات والسياسات والأداءات، إلا أن من أهم مؤشرات الموضوع والنزاهة والتدفق والمعلومات والكفاءة والموضوعية والعلنية التامة ومحاربة الفساد.. وبهذا المعنى تكون الشفافية بمثابة منهجية متكاملة، وناقذة واسعة للمساءلة على المستويين العمودي والأفقي، بما يتيح للمجتمع بسطليته التشريعية والقضائية، وبسلطاته الأخرى ممثلة بمؤسساته وهيئاته المدنية الإعلامية والثقافية والبحثية، إمكانية المتابعة والمراقبة والمساءلة.

حتى الآن فإن قضايا الشفافية لم تتخذ لها حيزاً في البنى الثقافية، فإفكار مناهضة في كتابة الأبحاث والقصص والروايات والنقد والتفكير النقدي وغير ذلك مما يخص التفسير الإيميني للثقافة، وإذا كان ثمة من يهتم بثقافة الشفافية فهو بالتأكيد ليس المؤسسات الثقافية ولا المثقفين باستثناءات نادرة، بدليل أن تاريخ المؤسسات الثقافية لم تنظم ندوة واحدة توضح مفهوم الشفافية ومدى تحققه في الأداء الثقافي الرسمي والأهلي، وبدليل أن ثقافة الشفافية التي يفترض أن يكون للمثقفين دور رئيس في نشرها، انسجاماً مع طموحاتهم الثقافية والسياسية والوطنية العامة، هذه الثقافة لم تجد لها حتى الآن موقعا في زحام العناوين الثقافية العريضة، والندوات المكررة، والحلقات التي تتعرق فيها جباه المتحاورين حول التراجع الدراماتيكي لتقصيد النثر، أو حول ما إذا كان الشفافية قد حمل هذا اللقب بسبب غلظة شفيتها أم لسواد بشرته أم لحدثة طبعه.

ولو أردنا توسيع دائرة الحديث عن الشفافية، لاضطررنا إلى التساؤل عن بعض الظواهر الثقافية التي تدعو إلى تنقيح شعر الرأس استنكافاً واستهجاناً للكثير من الظواهر والكتابات التي تدفع بالكثيرين من ذوي الإمكانيات الثقافية والإبداعية المتواضعة إلى الصف الأول، فيما تقوم بالاعتيم على المثقفين والكتاب المبدعين لأسباب موضوعية ومتطلباتها، على رغم استخدامها المفرط لعناوينها في المجالس والندوات.

لا بد للثقافة من أن تتفاعل مع استحقاقات الشفافية، وتستند إليها، وتتمسك بما تستحق من العناية والإحاطة، وتعمل في الوقت ذاته على تفعيلها في مؤسساتها ونشرها في أديباتها، ولا اجنبي مازحاً إذا طالب بتأسيس منظمة محلية للشفافية الثقافية في كل بلد عربي.

الإنسان في فيينا عام ١٩٩٣. أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيأتي في مقدمة أهدافه: العمل على إشاعة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز، كما يجوز للمجلس طبقاً للميثاق أعداد مشاريع اتفاقيات لعرضها على الجمعية العامة والدعوة إلى مؤتمرات دولية وتشكيل اللجان من أجل توطيد حقوق الإنسان.. وقد شكلت لجنة حقوق الإنسان من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي تتمتع بنظام قانوني خاص بها، حيث يتألف المجلس من ٥٣ عضواً يختارهم المجلس لمدة ثلاث سنوات على أساس التوزيع الجغرافي العادل.. وتختص لجنة حقوق الإنسان بالعمل على تعزيز الاعتراف بالحقوق الأساسية وكفالة احترامها ووضع التوصيات الدولية ومشروعات الاتفاقيات الدولية اللازمة لتحقيق هذا الهدف (د. محمد الحسيني، بحوث ودراسات في القانون الاقتصادي هي) لجنة حقوق الإنسان) كما أن هذه اللجان يتم تمثيلها من قبل الحكومات، بينما يحضر اجتماعات اللجنة ممثلو باقي أعضاء الدول في الأمم المتحدة كمراسلين.. كما أنشأت اللجنة عدداً من الهيئات الفرعية لمساعدتها في أداء وظائفها، مثل اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان.. وقد نجد تطبيقاتاً أو سوابق مثل هذا التدخل العسكري الإنساني؛ وذلك حينما تدخلت بريطانيا وفرنسا وروسيا بحجة حماية مسيحيي الدولة العثمانية المسلمة، كما حصلت تدخلات كثيرة وبيانسراف الأمم المتحدة، بحجة اعتبار سيادة الدولة غير كافية لحماية المواطنين، وهكذا حصل التدخل في كل من أفغانستان والعراق، تحت شعار مكافحة الإرهاب عن طريق القيام بضربات استباقية؛ وقد نشأت الجمعية من وقت لآخر أجهزة فرعية ذات طابع مؤقت أو خاص، كذلك تعمل على تأسيس لجان خاصة من أجل مساعدتها في تادية المهام الملقاة على عاتقها فيما يتعلق بحقوق الإنسان.. فمن حق المجتمع العامة أن تمارس أنشطتها المختلفة والتي تتعلق بحقوق الإنسان، وبغية تطبيق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق كافة.



حالة وجود أسباب إنسانية!! على الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة قد حصر استخدام القوة في حالة الدفاع عن النفس من عمل جماعي لحماية السلم والأمن الدوليين، وفي الوقت ذاته نجد أن هناك رأياً آخر يذهب إلى أن احترام حقوق الإنسان يأخذ قوة الملزمة، باعتباره أحد المبادئ العامة التي تشكل سياسة منظمة الأمم المتحدة شأنها في ذلك شأن غيرها من قواعد القانون الدولي (د. ابراهيم شلبي، التنظيم الدولي ص٢٠٨). والواقع أن المادة (١٢) من الميثاق ألزمت الأمم المتحدة بأن تعمل على أن يسمع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما أن هناك ربطاً بين احترام حقوق الإنسان والإسلام العالمي، وذلك على أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، بهزيمة ألمانيا واليابان، وقد أوجد هذا الربط بين الاثنين فمرة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فضلاً عن مجموعة أخرى من الوثائق الدولية، والواقع أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أكسبه هذه القوة باعتباره (يمثل المجتمع الدولي برتمه) وهذا يعني أن لها سلطة أعلى من سلطان الدول، وهذا ما يقره القانون الدولي، فقد أجاز القانون الدولي مبدأ التدخل العسكري في

تجد فيه فريقاً آخر يرى أن المنظمة لا تمتلك التدخل لضمان هذه الحقوق عند خرقها، إلا إذا هدت تلك المشكلة على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحق تقرير المصير. ٢- تحقيق التعاون على حل المشكلات الدولية ذات الصيغة الاقتصادية والاجتماعية والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب من الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفرق بين الرجال والنساء.

٣- أما المادة (٥٥) من الفصل التاسع من الميثاق فهي تنص على ما يأتي: أن يشجع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب من اللغة أو الجنس ولا تفرق بين الرجال والنساء مع مراعاة تلك الحقوق فعلاً، ويوجه بعض فقهاء القانون الدولي في أن هذه النصوص لا تفرض التزامات محددة على الدول الأعضاء في المنظمة، وإنما جاءت لتوضيح الهدف من وجود المنظمة الدولية، إلى جانب أنها جاءت في الميثاق دون أن يكون لها مصدر الإزام (محمد الطهاونة، حقوق الإنسان وضماناتها ص٥٠). في الوقت الذي

فقد نصت المادة الأولى من الميثاق على أهداف الأمم المتحدة التي من بينها: تنمية العلاقات الدولية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحق تقرير المصير. ٢- تحقيق التعاون على حل المشكلات الدولية ذات الصيغة الاقتصادية والاجتماعية والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب من الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفرق بين الرجال والنساء.

٣- أما المادة (٥٥) من الفصل التاسع من الميثاق فهي تنص على ما يأتي: أن يشجع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب من اللغة أو الجنس ولا تفرق بين الرجال والنساء مع مراعاة تلك الحقوق فعلاً، ويوجه بعض فقهاء القانون الدولي في أن هذه النصوص لا تفرض التزامات محددة على الدول الأعضاء في المنظمة، وإنما جاءت لتوضيح الهدف من وجود المنظمة الدولية، إلى جانب أنها جاءت في الميثاق دون أن يكون لها مصدر الإزام (محمد الطهاونة، حقوق الإنسان وضماناتها ص٥٠). في الوقت الذي

دولية) وذلك بناء على وجود انتهاكات مستمرة في حقوق الإنسان ما جعلها قضية غاية في الأهمية؛ إذ تحول الإنسان إلى أن يصبح هو (غاية) في الأنظمة، كما يذهب إلى ذلك د. عبد العزيز سرحان (الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان ص١٦) ومن هنا فقد أصبحت المنظمة الدولية ترى أن حقوق الإنسان ترتبط بجميع الاتفاقيات الخاصة به كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات وجميع الاتصالات المتعلقة بالحقوق المدنية، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وهكذا فقد أصدرت العديد من الوثائق الأساسية التي تعنى بحقوق الإنسان. من هنا فقد إنبثقت هيئة الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو المنعقد في ٢٥ نيسان عام ١٩٤٩ وقد جاء هذا الميثاق أكثر تحديداً بالاعتراف بحقوق الإنسان وحرياته، وأصبح للفرع أهمية كبيرة في مجالات العلاقات الدولية والقانون الدولي (الحامي د. فيصل شنهاوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ص١٠٧) وقد جاء في ميثاق الميثاق (أن شعوب الأمم المتحدة تؤكد إيمانها بحقوق الإنسان وبكرامة الفرد، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية)

حسن حافظ

يأمل الدبلوماسيون في العالم جميعاً سواء من كان منهم في الولايات المتحدة أم في أوروبا أم في النامية في أن يتم العمل على إصلاح المنظمة الدولية، حيث تضغط الدول الغنية وأيضاً أميتها العام من أجل إجراء الإصلاحات الإدارية في تلك المنظمة التي مضى على تأسيسها أكثر من نصف قرن، فهي بحاجة والحالة هذه إلى الإصلاح خصوصاً فيما يتعلق بتركيبة مجلس الأمن، حيث يطالب الجميع بأن يمتد أفقاً ليتسع إلى عشرين دولة، بعد ترشيح دول أخرى لمنح مقاعد إضافية لأعضاء دائمين إضافة إلى وجود ١٥ دولة مقعد دائم وهكذا الهند واليابان في آسيا والبرازيل في أمريكا اللاتينية ومصر واتحاد جنوب إفريقيا من القارة السوداء.. كما أن الأمم المتحدة بحاجة إلى إصلاحات إدارية، وعلى حد تعبير كونوديزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، أنها بحاجة إلى (ثورة إصلاحية) بالنظر لوجود الفساد الإداري الذي طال حتى الأمم المتحدة.. وهكذا تجمع حتى دول الاتحاد الأوروبي مع واشنطن بضرورة اتخاذ إجراء بإجهاه هذا الإصلاح.. وإذا كانت بعض الدول تتجه إلى إضعاف (الجمعية العامة) للأمم المتحدة بالنظر لتفتتها بعضوية متساوية إذ لا يوجد حق النقض (الفيتو) فيها مثلما هي الحالة عليها في مجلس الأمن، إذ يقتصر حق النقض فيها على خمس منها في الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وبريطانيا وفرنسا والصين، ولكن هذا الاقتراح لن يمر بالنظر لوجود معارضة شديدة له!

والسؤال الآن: ما دور الأمم المتحدة في رعاية حقوق الإنسان؟ قبل الإجابة على هذا السؤال يتعين علينا أن نعرف أن الاعتراف السابقة في القانون الدولي كانت تدل على الرأي القائل: أن المنظمات الدولية لا تتدخل بطريقة تعامل الدول مع الفرد باعتبارها شأنًا داخلياً للدولة، إلا أن القانون الدولي، قد تجاوز ذلك في مرحلة لاحقة إذ أصبح للفرد شخصية

انتبهوا: السيد مانديلا يطرق الأبواب

علي حسين عبيد



مهدي النجار

في كل بلدان الاستبداد والتمايز بين البشر، يدخل الزعماء المستبدون التاريخ عنوف وقسراً، سواء من أيوباه أم من شيايبكه، يدخلون بلا أغلبية شرعية لا من الله ولا من البشر، يدخلون عن طريق «صلة الرحم» لأنهم أولاد مستبدون، أو عن طريق الخزويرات والمؤامرات والسناسن وغالباً ما يكون هذا الطريق مبعداً بالدمار والدم، والمهم حين يدخلون التاريخ يستأنسون بمسك زمام السلطة، يسترخون على كرسيا مدى الحياة، وإذا اقتضى امر هذا الاسترخاء أو إدارة السنن والسياسير والأعراف فلا بأس، وإذا اقتضى أن تسبك الدماء وأن يثعاب بالاراض لسأداً فلا بأس، وإذا اقتضى أن تكتم الإفواه وتمتلا السجون ويظدر الرافضون خارج وطنهم فلا بأس... من النادر أن يعثر على زعماء شجعان يدخلون التاريخ الإنساني من ابوابه المشتركة والمضيئة، هاهو السيد مانديلا (روليهالا نيلسون مانديلا مواليد ١٩١٨) يطرق ابواب التاريخ ليخبله شامخاً بأمتياز كرجل اسود حياته ناصعة البياض، يدخل التاريخ ومعه كل الارواق الشرعية التي تؤهله بالخسول، واول هذه الارواق نضاله المرير الطويل من اجل ان تتحرر بلاده جنوب افريقيا من الحكم الذي يقوم على التمييز العنصري الشامل، الحكم الذي

وجب الحرية عن السود، فلا حق لهم بالانتخابات لاحق لهم بالمشاركة في الحياة السياسية او إدارة شؤون البلاد. بل والاثر من ذلك كان يحق لحكومة الاقلية البيضاء ان تجردهم من ممتلكاتهم او تنقلهم من مقاطعة الى اخرى، شعر مانديلا بقسوة التمييز وحرمانه من الحرية ولكن مع ذلك عرف ان تحرير نفسه مرهون بتحرير الآخرين، مرهون بإلغاء كل العسف الواقع على الجميع، لذا بدأ رحلة التحرير القاسية واستمرت هذه الرحلة حتى وهو في داخل السجن مدة سبع وعشرين سنة، كم من القوة والصلاية قد يبلغها انسان ليصمد كل هذه الفترة، كم من العزيمة والإصرار يحتاج الإنسان لكي يبقى وراء هدفه حتى تحقيقه؟ قد يبدو الامر مستحيلاً ولكن مانديلا لم يجد لتلك الكلمة أي أثر في معجم حياته رغم انه تألم كثيراً وتعثر كثيراً ولكنه كان يرى

يقاس تقدم الشعوب ورقفها بما تنتجه من الكتاب ويعدد الذين يقرأون هذه الكتب، والدقائق التي يستهلكونها يومياً في قراءتها، كما ينطبق ذلك على الشعوب المختلفة بشكل معاكس، فكلمة زاد إنتاج الكتاب والقرائين والمجتمعات تخلفاً وفقرًا تلك التي تقع في ادنى السلم البشري من حيث إنتاج الكتاب ومن حيث استهلاكه بالقراءة.

واليوم العالم في ٤/٢٣ من كل سنة يحتفل بخير جليسي في الزمان الذي لا تمله العيون ولا تستغني عنه العقول ولا يفارق حبه شغاف القلوب.

وربما يكون من المفيد أن نتدارس في هذه المناسبة أحوال هذا الجليسي ورحلته الطويلة عبر القرون، خاصة إذا سلمنا بأن ما وصلت إليه البشرية من تطور ورفي في جانبها الأفضل يعود إلى هذا الجليسي وما قدمه للإنسان من فوائد جمعة.

ولعل الأمم التي وعت أهمية الكتاب هي الأكثر تطوراً وازدهاراً وهل استلطنا أن نوظف فوائده لصالحنا لا، نعم نحن نتفق على ان التعامل مع الكتاب قد يكون في جانبه الأشمل رغبة فريدة لزيادة الوعي وما شابه، خاصة اذا ما استثنينا المناهج المتعلقة بالمراحل الدراسية المتعددة والمزمنة في أن، ومع ذلك يبقى للتوجيه دور حاسم في هذا الجانب، بمعنى أن الفرد وإن كان من النوع الباحث عن الجديد عبر الكتاب سواء في حقل



بين شريحة الأطفال كي ينظروا للكتاب بما يستحقه من قيمة معرفية عالية.

٩- تأليف لجان متخصصة لها الخبرة الكافية من أجل تحويل الخطط والبرامج الطباعية الى خطوات قابلة للتطبيق على أرض الواقع.

١٠- تشجيع ودعم إنشاء المكتبات العامة والخاصة والتخصصية في المدارس والمؤسسات والمساجد والمنازل. ١١- وضع جوائز خاصة للكتب والمؤلفين والكتابات ودور النشر بما يساهم في نشر ثقافة الكتاب. ١٢- وضع برنامج خاص تصحبه ثقافة راسخة وعامة، ان الاهتمام بالكتاب بالتأكيد يعكس طريقة تفكير الأمم والدول والحوكومات والنخب فلا يمكن الحصول على الأمن والاستقرار الا بتعميم ثقافة الكتاب الذي يحقق الأمن الثقافي وسوف يؤدي تدريجياً إلى القضاء على العسكري والتشدد والانحراف والجهل والفقر والجريمة، وان الذين يراهنون على الأمن العسكري فقط سيكونون الضحية الأكبر لأمراض الجهل والتخلف.

دور الكتاب، فإلى الآن مازال هناك ملايين البشر يفضلون التعامل مع الكتاب في تحصيل المعرفة، ناهيك عن المناهج الدراسية التي لا تستغني عن الكتاب كوسيلة لنقل المعارف بأنواعها إلى الطلاب، إن نحن نتأمل في الكتب في يومه العالمي سنقر بأهميته وجوداه ودوره المهم والأساسي في التناقل المعرفي بين الكتاب من جهة وقاربه من جهة أخرى. وهذا ما يدفعنا إلى دعوة من يهمه الأمر، سواء من الرسميين أو الأهليين (كالموظفين المحلية والدولية التي تُعنى بنشر الكتاب) إلى العمل الجاد على إيصال الكتاب لعموم الناس كونه وسيلة توصيل معرفية لا يمكن الاستغناء عنها، كما أننا يجب أن نعرف ونقر بأن الدعوات التي تذهب إلى تهيمش الكتاب التي تستصدر دوره بحجة التطور الهائل لوسائل الاتصال وما شابه هي دعوات ذات مآرب سفيهة تبغي إقصاء الكتاب من الساحة المعرفية لأسباب تجارية، الأمر الذي يتطلب عناية بهذا الجليسي المشايع الحسنة. أما إذا تطرقنا إلى المنافسة الهائلة التي قافها الحاسوب وشبكة الانترنت ووسائل الاتصال الهائلة مع الكتاب، فإن ذلك أصبح في عداد الأمور الواقية، لكنه لن يلغي كتاباً

العلم أو الدين أو الأدب وغيرها من الحقول المعرفية، لكن تدخل الجهات الرسمية في عملية نشر الكتاب وتوزيعه وإيصاله إلى أكبر عدد ممكن من الناس يبقى عنصراً مهماً بل أساسياً في عملية التفاعل بين الطرفين الكتاب وقاربه.

وعلى هذا الأساس لاسيما ونحن نتأمل في يوم الكتاب العالمي، ينبغي أن نضع الخطوات العملية القادرة على تسهيل عملية تداول الكتاب بين شرائح المجتمع المختلفة وجعله في متناول من يرغب بالاطلاع والمعرفة ويهدف إلى تطوير وعيه الفردي الذي سيصب بالنتيجة في الوعي الجمعي المتمثل من عموم شرائح المجتمعات المختلفة. وهنا نتذكر تلك الحملات التي قامت بها بعض الحكومات التي الأمم الباحثة عن منافع الوعي وروافد المعرفة، حين استطاعت أن تضع الكتاب في يدي القارئ بأقل الأثمان وأيسر الطرق، ولا ننسى دقة الطباعة وجانب الأناقة التي تتمتع به هذه الكتب، وتلوح في الذاكرة كتب (الجيب) التي شاعت في أوروبا على سبيل المثال، فصار الكتاب رفيقاً (لحظولياً) للإنسان الأوروبي، يرافقه في سيره وجلسه ويمسك جميع الدقائق أو الساعات الفائضة من نهاره وليله، لتتلو بنية توعوية متينة وراسخة أسست وطورت وعي الفرد والمجتمع الأوروبي في أن، ومع أننا لا نغفل الجانب السيئ للتيارات الفكرية المناهضة لمسيرة الإنسان نحو الأفضل واستغلالها للكتاب كوسيلة توصيل أو نشر لأفكارها الهدامة، إلا أن هذا الجانب يحسب على باب حتمية وجود الشوائب السلبية في المشاريع الحسنة. أما إذا تطرقنا إلى المنافسة الهائلة التي قافها الحاسوب وشبكة الانترنت ووسائل الاتصال الهائلة مع الكتاب، فإن ذلك أصبح في عداد الأمور الواقية، لكنه لن يلغي كتاباً

آراء وأفكار

Opinions & Ideas

ترحب آراء وأفكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملاً ورقم هاتفه وويلد الإيميل ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الإلكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions12@yahoo.com